

من وزير الاقتصاد والمالية  
إلى

1133

الموضوع: حول إشتراء عقود التأمين الجماعي على الحياة  
المرجع: مكتبكم الوارد بتاريخ 12 جوان 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ مكتبنا أبرم بتاريخ 10  
أفريل 2003 عقد تأمين جماعي لضمان رأس مال عند بلوغ سنّ التقاعد وتحمل بمفرده  
جميع أقساط التأمين إلى حدود غرة أفريل 2013 وتقدم بتاريخ 20 جانفي 2014 بمطلب في  
الإشتراء الكلي لهذا العقد.

فطلبتم على هذا الأساس معرفة هل يمكن للمكتب المذكور واستنادا على أحكام قانون  
المالية لسنة 2014 إشتراء هذا العقد بعد استيفائه مدة العشر سنوات دون الاستظهار بشهادة  
في تسوية وضعيته الجبائية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن الفصل 24 من قانون المالية لسنة 2014 قد وضّح  
شروط عقود التأمين الجماعي على الحياة التي تخول الانتفاع بالامتيازات حيث نصّ على أنّ  
مساهمة المنخرط تعدّ شرطا من شروط الانتفاع بالامتيازات وذلك في إطار تكريس الفقه  
الإداري في الموضوع.

وبالتالي، وفي الحالة الخاصة بمكتبكم، وباعتبار أن المكتب في عقد التأمين الجماعي  
قد تحمّل بمفرده جميع أقساط التأمين حيث لم يتضمن العقد مساهمة دنيا للأجراء، فإن العقد  
المذكور لا يمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية المخولة بهذا العنوان.

ويستوجب الإشتراء في هذه الحالة إدلاء المكتب بشهادة تسلمها مصالح المراقبة  
الجبائية المختصة تثبت أنّه قام بتسوية وضعيته الجبائية بعنوان المساهمات التي انتفعت  
بالطرح أي أنه قام بخلاص الضريبة التي لم تدفع تبعا لانتفاعه بطرح المساهمات المدفوعة  
في هذا الإطار تضاف إليها الخطايا المستوجبة طبقا للتشريع الجاري به العمل. وفي غياب  
ذلك تكون مؤسستكم متضامنة مع المعني بالأمر في دفع المبالغ المستوجبة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

المسيح العالقي لدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء: حبيبة جراد اللواتي